

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ، نسيم نصرأوي ، حسن حبوب

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٢٨١

رقم القرار :

نسباً من مبرور

عبد الرحمن البنا

عبد اسماعيل

المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضدهما : ١-

٢-

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٧٥٤ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ القاضي

بما يلي :-

١- إدانة المتهم الحدث بجناية الضرب المفضي

للموت طبقاً للمادتين (٣٣٠ و ٧٦) عقوبات وعملاً بذات المادتين ودلالة

المادة ٣/١٨ ج من قانون الاحداث وبعد الاستئناس بتقرير مراقب السلوك

اعتقاله مدة سنتين في دار تربية الاحداث محسوبة له مدة التوقيف .

٢- تجريم المتهم بجناية الضرب المفضي للموت

طبقاً للمادتين (٣٣٠ و ٧٦) عقوبات وفق ما عدلت .

٣- وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادتين (٣٣٠ و ٧٦) عقوبات وضع

المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس

سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :-

١ - أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تثبت بأن نية المميز ضدهما قد اتجهت الى قتل المغدور لا سيما وأنهما قد عادا الى غرفة المغدور وقاما بضربه بعد حصول مشاجرة بينه وبين المميز ضده أحمد .

٢- ان قيام المميز ضدهما باستعمال عصا غليظة طولها حوالي ٧٠ سم وقيامهما بضرب المغدور بواسطتها عدة ضربات على رأسه نتجت عنها إصابات خطيرة في الرأس .

لهذا ذين السببين يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن واقعة الدعوى كما قنعت بها محكمة الجنايات الكبرى تتحصل في أن المغدور كان يعمل في مزرعة الشاهد في منطقة معان داخل المزرعة هو والشاهد ويوم ٢٠٠١/١٠/٩ وأثناء جلوس المغدور والشاهد في الغرفة داخل المزرعة يشربان الشاي حضر اليهما المتهم وخاطب المغدور بوجود شكوى عليه فطلب منه

المغدور بعدم دخول غرفته وعند محاولة المتهم مغادرة الغرفة عاد وخطب المغدور بقوله (والله غير ادخل عليك بالغرفة) وعلى اثر ذلك نهض المغدور من مكان جلوسه وأمسك بالمتهم وبطحه على الأرض إلا أن الشاهد فصل بينهما وغادر المتهم المزرعة وأخبر شقيقه المتهم بما حصل .

حيث عاد المتهمان وشخص ثالث لم يكشف التحقيق عنه الى المغدور بسيارة بكب وكان الشاهد في هذه الأثناء مغادراً الغرفة ومتجهاً الى عمله في المزرعة ودخلوا ثلاثتهم على المغدور وقاموا بضربه حيث لكمه المتهم بقبضة يده على وجهه وضربه المتهم بعضا كانت بحوزته وأثناء عودة الشاهد لغرفة المغدور شاهد والد كل من المتهمين ذاهباً باتجاه غرفة المغدور وأخرج ولديه والشخص الثالث الذين ركبوا سيارة البكب وغادروا المكان وشاهد المتهم يحمل بيده عصا سميكة بطول ٧٠سم وبعد دخوله مع والد المتهمين شاهد المغدور يضع كلتا يديه على رأسه دون أن يشاهد دماء تنزف منه عندها طلب والد المتهمان من المغدور أن يأخذه الى الطبيب فرفض ذلك وبعد مغادرته المزرعة طلب المغدور من الشاهد أن يوصله لصاحب المزرعة حيث فعل ذلك فأخبره بقيام المتهمين بضرب المغدور بعضا فأخذه الى المركز الصحي الموجود في المنشييه ثم الى مستشفى معان وحول الى مستشفى البشير وفي يوم ٢٠٠١/١٠/١٦ توفي المغدور متأثراً بإصابته واعترف المتهمان بضربهما المغدور وتبين من خلال البينة الفنية ان سبب الوفاة هو النزف الدموي خارج الام الجافية وموت الدماغ وكذلك المضاعفات الالتهابية في الاحشاء وجرت الملاحقة .

وبعد اجراء التحقيق وسماع البيئات في الدعوى أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٢/٧٥٤ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ قضى بتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهمين من جناية القتل قصداً بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٦ عقوبات لتصبح جناية الضرب المفضي للموت خلافاً لأحكام المادتين ٣٣٠ و ٧٦ عقوبات وإدانة المتهم الحدث بهذا الوصف المعدل وعملاً بأحكام المادة ٣/١٨ ج من قانون الاحداث وضعه في دار تربية الاحداث مدة سنتين محسوبة له مدة التوقيف . وبنفس الوقت تجريم المتهم بالجنائية ذاتها بوصفها المعدل والحكم عليه

بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز للاسباب الواردة فيه .

وفي الموضوع / وعن سببي التمييز : ومحصلهما النعي على الحكم المميز خطأ في تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهمين لأن نيتهما كانت القتل وان استعمال العصا الغليظة تدل على هذا القصد .

وفي ذلك نجد أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات عرفت النية الجرمية بأنها إرادة ارتكاب الجريمة ، وهي أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ولا يمكن معرفته إلا بمظاهر خارجية تكشف عن قصد الجاني وتظهره .

وحيث أن الظروف التي سبقت الحادث وهي المشاجرة بين المغدور والمتهم أحمد ثم حضور المتهمان اليه وحصول المشاجرة بالضرب وبعصا خشبية ليس من شأنها القتل ولا تعتبر من الادوات القاتلة ثم الطلب من المغدور اسعافه الى المستشفى أو الى صاحب المزرعة هذه الظروف الخارجية تشير الى أن نية القتل لم تكن متوافرة لدى المتهمين ، كما أن العصا لا تعتبر من الادوات القاتلة بطبيعتها فيكون الوصف القانوني للأفعال المادية التي اقترفها المتهمان هو جناية الضرب المفضي للموت وليس القتل قصداً .

وحيث أن الحكم المميز انتهى الى هذه النتيجة فيكون متفقاً والقانون وهذه الاسباب لا ترد عليه مما يتعين ردها .

وأما عن كون الحكم المميز مميزاً بحكم القانون فنجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت الى الواقعة الجرمية من خلال البيانات الموجودة في الدعوى وقامت بتطبيق القانون عليها بما يتفق والوصف المعدل الذي توصلت اليه .

وحيث أن العقوبة التي قضت بها جاءت تتفق والقانون فيكون الحكم متفقاً
وأحكام المادة ٢٧٤ من قانون الأصول الجزائية .

لهذا نقرر رد التمييز وتأبيد الحكم المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠٠٣ م.

القاضي المترئس



عضو



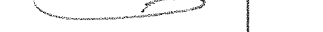
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / س.ج

